وزير التخطيط والتعاون الدولي يؤدي اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس القيادة الرئاسي

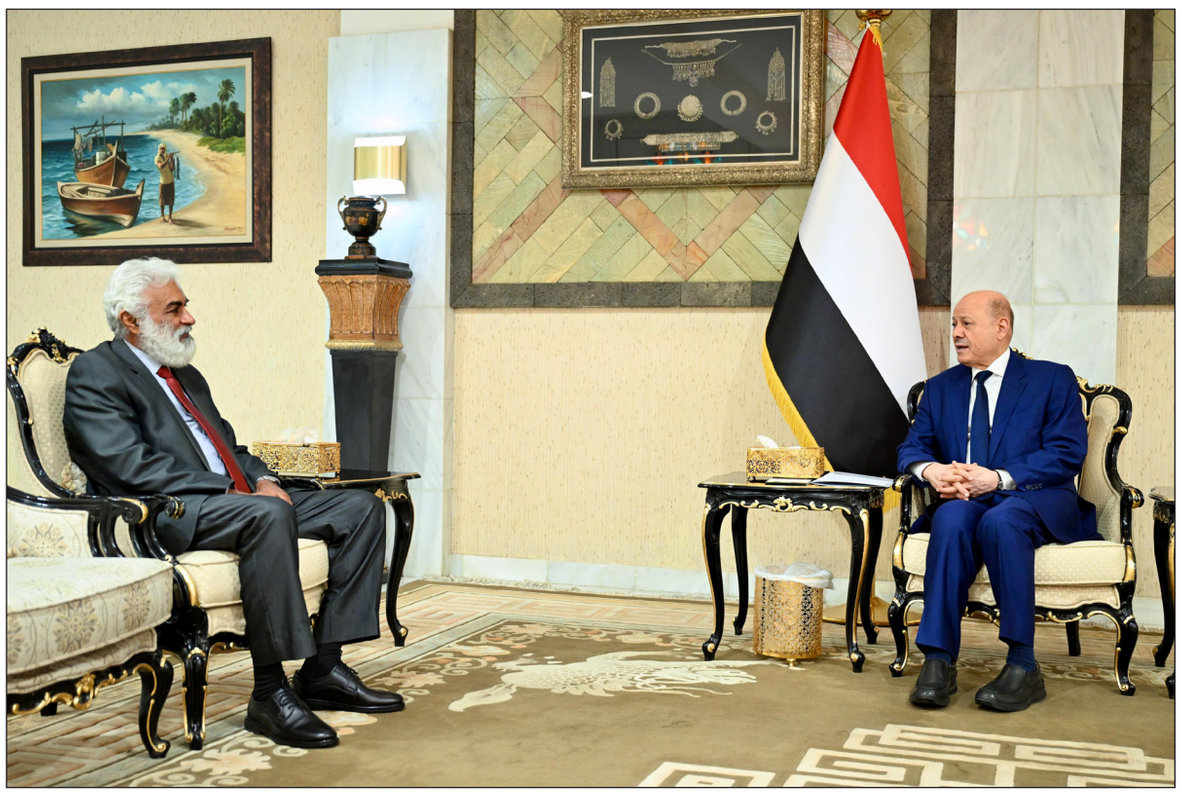

الرياض / سبأ:

أدى اليمين الدستورية أمام فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أمس، محمد عبدالله أحمد الفقمي، بمناسبة تعيينه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.

وعقب أداء اليمين الدستورية، التقى فخامة الرئيس وزير التخطيط والتعاون الدولي الجديد، مهنئاً إياه بالثقة، مشيداً بمسيرته العلمية والمهنية، وخبرته الطويلة في العمل الدبلوماسي ومتعدد الأطراف، وفي منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

وأعرب الرئيس عن ثقته بأن تمثل هذه الخبرات إضافة نوعية لعمل الوزارة، وعلاقاتها مع شركاء اليمن الإقليميين والدوليين، مؤكداً أهمية تعزيز الدور المحوري لوزارة التخطيط في تحديد الأولويات الوطنية، والترويج لبرنامج الحكومة وإصلاحاتها الاقتصادية، وحشد الموارد وتنسيق الشراكات الدولية.

ووجه رئيس مجلس القيادة بالبناء على ما تحقق في استعادة وتوسيع الشراكة مع المؤسسات المالية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي بعد سنوات من التوقف، والعمل بالتنسيق مع الحكومة والبنك المركزي والجهات المعنية على إعادة تنشيط علاقات اليمن مع المؤسسات والصناديق التمويلية الإقليمية والدولية، وحشد المزيد من الدعم لبرامج الإصلاحات الشاملة.

وأشاد فخامة الرئيس في هذا السياق بالدعم الأخوي السخي والمتواصل من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، لبرنامج الإصلاحات الحكومية، وما شمله من إسناد للموازنة العامة، ودعم انتظام صرف مرتبات الموظفين، وتحسين الخدمات الأساسية، وتمويل البرامج والمشاريع التنموية والإنسانية في مختلف القطاعات.

واعتبر الرئيس الشراكة مع المملكة نموذجاً يحتذى في جعل الدعم رافعة للإصلاحات والاستقرار والتعافي المؤسسي، موجهاً وزارة التخطيط بالبناء على هذا المسار وتعزيز الثقة مع المانحين والشركاء الإقليميين والدوليين، وتشجيعهم على توسيع تدخلاتهم النوعية، بما يسهم في تحسين قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحتمية تجاه المواطنين.

كما شدد على أهمية الانتقال من إدارة الاحتياجات الطارئة إلى التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار، وتحديد المشاريع ذات الأولوية، مع التركيز على عناصر صمود المجتمع، وفي مقدمتها التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء، والأمن الغذائي، وسبل العيش، والبنى التحتية الأساسية.

ووجه فخامة الرئيس في هذا السياق بإيلاء اهتمام خاص للمنظمات الدولية والإنسانية التي استقرت في العمل من العاصمة المؤقتة عدن، وتسهيل مهامها بالتنسيق مع رئاسة الوزراء والسلطات المحلية والجهات المختصة، ومعالجة أي صعوبات إدارية أو إجرائية تواجه أنشطتها، بما يضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها في مختلف المحافظات.

كما حث على إبقاء النازحين والفئات الأكثر تضرراً من الحرب في صدارة أولويات التعاون الدولي، وتحسين الخدمات الأساسية في مناطق الاستضافة، وربط المساعدات الإنسانية ببرامج أكثر استدامة في مجالات التعليم والصحة وفرص العمل وسبل العيش، بالتوازي مع تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للنازحين في أقرب وقت ممكن.

وشدد رئيس مجلس القيادة على أهمية تطوير قاعدة معلومات وطنية للمشاريع والاحتياجات والتمويلات الدولية، بما يساعد الحكومة على تحديد الفجوات، ورفع كفاءة توجيه الموارد، وقياس الأثر الفعلي للتدخلات الانمائية والإنسانية على حياة المواطنين وقدرات مؤسسات الدولة.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

ناقش عدداً من الملفات في مقدمتها الجاهزية الحكومية للتعامل مع التحديات الراهنة ..

مجلس الوزراء: أظهرت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية كفاءة عالية في التصدي لهجمات المليشيا وإفشال مخططاتها

نشيد بالدعم الأخوي المستمر الذي تقدمه السعودية لليمن

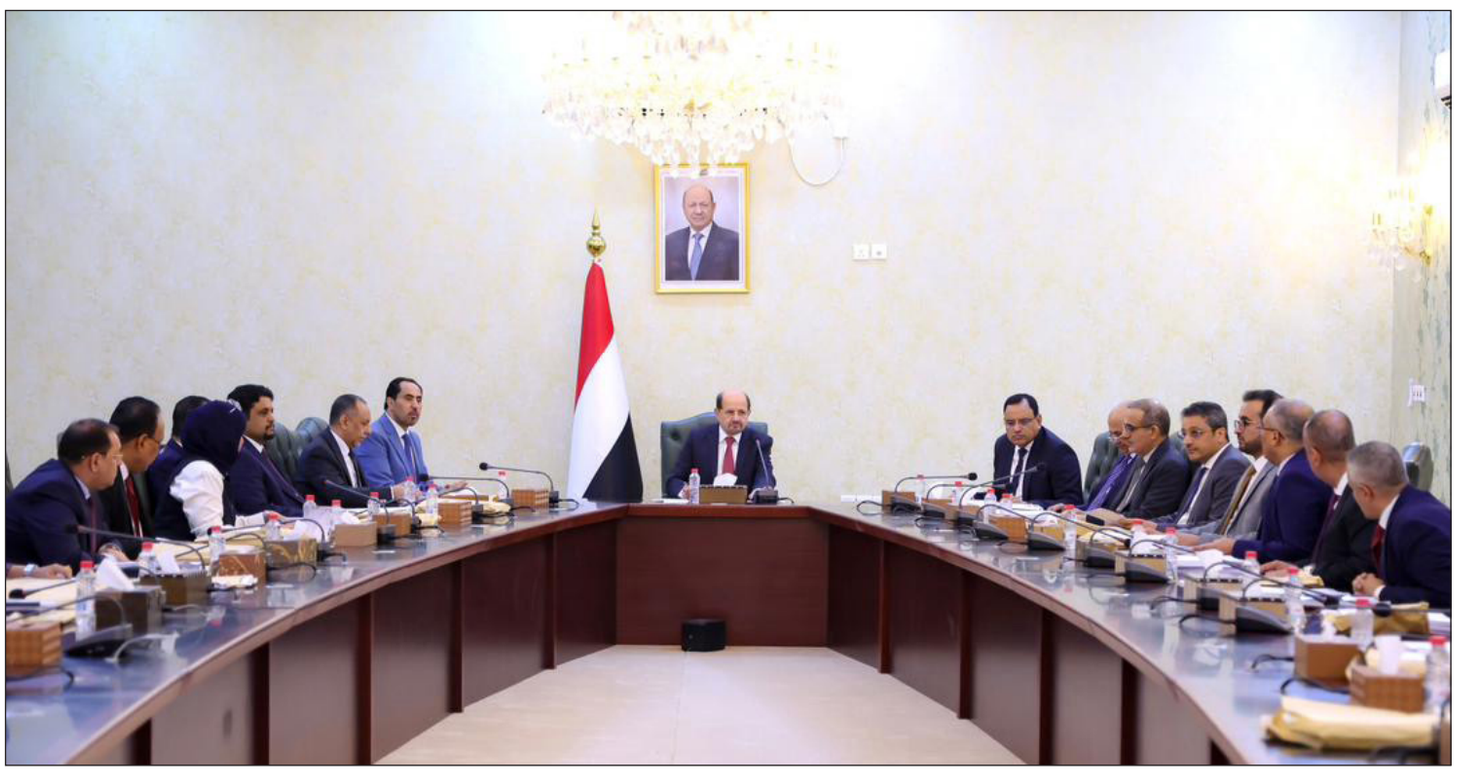

المليشيا تعمل كأداة في مشروع إقليمي يتجاوز حدود اليمن

نشدد على ضرورة مضاعفة الرقابة على الأسواق وسلاسل الإمداد ومكافحة التهريب

نعمل على إيجاد حلول لخدمات (الكهرباء والغاز) ومعالجة الاختناقات

حققنا إنجازاً في تجفيف مصادر تمويل مليشيا الحوثي والأنشطة المرتبطة بها

تم إقرار انضمام اليمن إلى عدد من الاتفاقيات الدولية

عدن / سبأ :

ناقش مجلس الوزراء، في اجتماعه، بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة دولة رئيس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، عدداً من الملفات والتطورات، وفي مقدمتها المستجدات العسكرية والأمنية، والأوضاع الخدمية والاقتصادية، ومستوى الجاهزية الحكومية للتعامل مع التحديات الراهنة.

ووقف المجلس أمام مستجدات المعركة الوطنية ضد مليشيا الحوثي الإرهابية، وما تفرضه التطورات الميدانية من مسؤوليات على الدولة ومؤسساتها، مؤكدًا أن استمرار المليشيا في استهداف البنية الاقتصادية الوطنية والمنشآت المدنية والتجارية، وفي مقدمتها ميناء المخا، يمثل نهجا متعمدا لضرب مقومات الحياة والاقتصاد الوطني، وإعاقة حركة التجارة والملاحة والإمدادات.. لافتا إلى أن هذه الاعتداءات تأتي امتدادا لسياسة الإفقار والحصار الاقتصادي التي فرضتها مليشيا الحوثي على المواطنين في مناطق سيطرتها، ونهجها في تجويع وإفقار المجتمع ومصادرة موارده، ومحاولتها نقل هذه السياسة إلى بقية أبناء الشعب اليمني عبر استهداف الموانئ والمنشآت الحيوية والاقتصاد الوطني.. مؤكدًا أن هذا السلوك يكشف بوضوح أن المليشيا تعمل كأداة في مشروع إقليمي يتجاوز حدود اليمن، وأن حماية اليمنيين وإنهاء معاناتهم واستعادة أمنهم واستقرارهم لن تتحقق إلا باستعادة الدولة ومؤسساتها وفرض سلطتها على كامل التراب الوطني وإنهاء الانقلاب الحوثي.

ووجه المجلس تحية تقدير واعتزاز لأبطال القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المرابطين في مختلف الجبهات، مشيدا بتضحياتهم وبما أظهروه من كفاءة وجاهزية في التصدي لهجمات المليشيا وإفشال مخططاتها.. مؤكدا أن الحكومة وضمن أولوياتها تقديم الدعم والإسناد الكاملين للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بما يمكنها من أداء مهامها في حماية الوطن والمواطنين وردع التصعيد الحوثي.

وأكد مجلس الوزراء أن الحكومة تضع في مقدمة أولوياتها تعزيز جاهزية مؤسسات الدولة لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات، بالتوازي مع تكثيف العمل لمعالجة أوضاع الخدمات الأساسية وتأمين احتياجات المواطنين، وفقا لتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي.. موجها بإبقاء مستوى الجاهزية في أعلى درجاته، وتعزيز منظومات الرصد والإنذار والاستجابة، ورفع مستوى التنسيق بين الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية، بما يضمن سرعة التعامل مع أي تهديدات وحماية المؤسسات والمنشآت والمصالح الوطنية.

وناقش المجلس الأوضاع الخدمية، وفي مقدمتها الكهرباء والغاز، والإجراءات القائمة لمعالجة الاختناقات، وما تم اتخاذه من معالجات في اجتماع المجلس الأعلى للطاقة، مؤكدا أن استمرار الخدمات الأساسية والعمل على تحسينها يمثل مسؤولية واولوية امام الحكومة.

وشدد على ضرورة مضاعفة الرقابة على الأسواق وسلاسل الإمداد، ومنع أي ممارسات تؤدي إلى افتعال الأزمات أو استغلال حاجة المواطنين، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتسببين في أي تلاعب أو احتكار أو تعطيل للإمدادات الأساسية.

كما شدد على مواصلة الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تعزيز الرقابة على المنافذ والإيرادات، ومكافحة التهريب وتمويل الأنشطة غير المشروعة، بما يحمي الاقتصاد الوطني ويجفف مصادر تمويل مليشيا الحوثي والأنشطة المرتبطة بها، مع ضمان عدم الإضرار بالتجارة المشروعة وإمدادات الغذاء والدواء والسلع الأساسية.. مؤكدًا الالتزام بتنفيذ ما صدر عن مجلس القيادة الرئاسي من قرارات وإجراءات لمكافحة التهريب، وتوجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الدكتور رشاد العليمي أثناء ترؤسه جانبًا من اجتماع اللجنة العليا لمكافحة التهريب.

وأشاد مجلس الوزراء بالدعم الأخوي المستمر الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لليمن، وما تجسده مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، من حرص صادق على دعم اليمن وشعبه، وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة ومساندة جهود الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية والخدمية والإنسانية.. لافتا الى أن هذا الدعم يجسد عمق العلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين والشعبين الشقيقين، والوقوف السعودي الثابت إلى جانب اليمن في هذه الظروف الاستثنائية.

وأقر مجلس الوزراء الخطة الوطنية لحماية الطفل 2026 - 2029م، والمقدمة من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي تتضمن رؤية شاملة لتطوير أوضاع حماية الطفولة على المدى القصير والطويل.

ووافق المجلس على الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن 2025 - 2030م، وكلف وزيري المالية والتخطيط والتعاون الدولي بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي.

كما اعتمد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ 2025 - 2030م وخطة العمل التنفيذية المرفقة بها، والمقدمة من وزير المياه والبيئة، على أن يتم استيعاب الملاحظات المقدمة حولها من أعضاء المجلس.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية، وكلف وزيرة الشؤون القانونية بالتنسيق مع وزير الاتصالات وتقنية المعلومات استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير التربية والتعليم حول إعلان نتائج اختبارات شهادة الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي للعام الدراسي 2025 /2026، بنسبة نجاح إجمالية بلغت 90.8 بالمائة.. وأشاد بالجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم والكوادر التربوية والتعليمية لإنجاز أعمال الامتحانات وأهمية مواصلة تطوير العملية التعليمية والارتقاء بمستوى التحصيل العلمي، وتوفير البيئة المناسبة للطلاب والطالبات لمواصلة تعليمهم.

واطلع مجلس الوزراء على نتائج الاجتماع الأول للجنة الوزارية للإصلاح المؤسسي برئاسة رئيس الوزراء، وما تضمنه من مناقشة خطة عمل اللجنة وأولوياتها للمرحلة المقبلة، وآليات البدء في تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي في عدد من الوزارات وفق معايير موضوعية.. مؤكدًا أن الإصلاح المؤسسي يمثل مسارًا أساسيًا لاستعادة كفاءة مؤسسات الدولة وتصحيح الاختلالات التي تراكمت خلال سنوات الحرب، وتعزيز قدرتها على أداء وظائفها وخدمة المواطنين.

وأقر المجلس انضمام اليمن إلى عدد من الاتفاقيات الدولية والمرفوعة من وزارة المياه والبيئة، واهمها اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعديل كيجالي 2016م على بروتوكول مونتريال للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.